

زيد الشعبي *

نظرة على تطور العلاقات الصينية-الإسرائيلية ومبدأ «عدم التدخل» الصيني

تأسس العلاقات الدبلوماسية الصينية الإسرائيلية، إلى أن الصين أصبحت تشكل حليفاً استراتيجياً مهماً لإسرائيل خلفاً لحليفها الأول، الولايات المتحدة الأميركية.

يقسم البروفسور في العلوم السياسية Xiaoxing Han العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى أربع مراحل رئيسية: المرحلة الأولى، امتدت منذ اعتراف إسرائيل بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٠ حتى انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥. تليها المرحلة الثانية وامتدت ٢٥ عاماً حتى عام ١٩٧٩، حيث اتسمت هذه المرحلة بالقطيعة والعداء بين الدولتين. بعد ذلك، انتقلت العلاقة إلى مرحلة أخرى منذ أواخر السبعينيات انتهت بالاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل عام ١٩٩٢، اتسمت هذه المرحلة بسرية العلاقة العسكرية من جهة، وإعادة ترسيم العلاقات بشكل محدود من جهة أخرى، أنهت حالة القطيعة

«إن العلاقات بين الصين وإسرائيل مهمة جداً جداً، في العادة يشارك رئيس وزراء إسرائيل في يوم وطني لدولة واحدة: الولايات المتحدة الأميركية، حليف رائع لإسرائيل، أمل أن ننشئ الآن عُرفاً يقضي بأن يشارك رئيس وزراء إسرائيل في اليوم الوطني لدولتين -الصين والولايات المتحدة- أعتقد أننا بدأنا بهذا العُرف مما يعكس صداقتنا والالتزام بتعميق التواصل بيننا» نتيناهاو، ٢٠١٢.

شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية في العقدين الآخرين تصاعداً تدريجياً ملموساً، يشير تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهاو أعلاه بمناسبة مرور ٢٠ عاماً على

* زيد الشعبي، باحث حاصل على درجة الماجستير في السياسة الدولية من جامعة SOAS في لندن، تركز بحثه الدراسي على العلاقة بين الصين وإسرائيل وأثارها على القضية الفلسطينية والمنطقة العربية.

السابقة لأسباب عديدة ستناقشها الورقة لاحقاً. أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة العلاقات الدبلوماسية الرسمية ابتداءً من عام ١٩٩٢ حتى يومنا هذا.

سارعت إسرائيل منذ نجاح الثورة الشعبية في الصين عام ١٩٤٩ والإعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ إلى الاعتراف في عام ١٩٥٠ بالصين الشيوعية كخطوة استباقية لكسب اعتراف القيادة الصينية الجديدة بها. تعتبر دولة الاحتلال الإسرائيلي أول دولة مبادرة في الشرق الأوسط، والسابعة عالمياً، في الاعتراف الرسمي بجمهورية الصين الشعبية. وعلى الرغم من الاعتراف الإسرائيلي السريع، اكتفت القيادة الصينية بالترحيب بالخطوة الإسرائيلية دون أن ترد بالمثل. حرصت جمهورية الصين الشعبية في بدايتها على عدم التسرع في الدخول بعلاقات غير محسوبة دولياً، خصوصاً بأن النظام الصيني السابق بقيادة الحزب الوطني الصيني المعادي للنظام الشيوعي الحاكم ربطته علاقة جيدة مع الحركة الصهيونية أدت إلى اعتراف صيني سابق بالكيان الإسرائيلي الجديد بعد احتلاله لفلسطين عام ١٩٤٨.

اتسمت مرحلة الانطلاقة في مسار العلاقات الإسرائيلية الصينية عام ١٩٥٠ بالجمود الدبلوماسي والفحص المتبادل لطبيعة كل دولة واصطفافها الدولي. كان الكيان الإسرائيلي منذ بدايته حليفاً إستراتيجياً للقوى الغربية الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما كانت الصين الشعبية آنذاك قوة مناهضة للإمبريالية الغربية وحليفاً طبيعياً للاتحاد السوفيتي. في هذا السياق، جادل القنصل الإسرائيلي «إيسادور ماغيد» الذي خدم في شنغهاي منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥١ بأن القيادة الصينية ترى في «إسرائيل» دولة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية وتتأثر بسياساتها. كما ساعدت «إسرائيل» الصين في تعزيز هذا المنظور بدعمها لقرار أممي صيغ من دول غربية يدين الصين في حربها مع كوريا عام ١٩٥٠، وقامت حينها بإرسال مساعدات إنسانية وطبية إلى كوريا كنوع من الدعم وإبداء التعاطف. نسبياً لما تبعها من قطيعة في العلاقات، بقيت العلاقات الصينية الإسرائيلية في مرحلتها الأولى دافئة، لكن محدودة التطور دبلوماسياً.

وفي المرحلة الثانية من العلاقات الثنائية، لعبت مصر تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر دوراً مهماً في كسب الصين إلى الحلف العربي وإبعادها عن الكيان الاستعماري الإسرائيلي. يعزى التحول الحاسم في الموقف الصيني من علاقتها بإسرائيل إلى المشاركة الصينية المهمة في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز عام ١٩٥٥. اجتمع أحمد الشقيري الذي كان يرافق الوفد المصري مع الوفد الصيني خلال المؤتمر مقدماً لهم شرحاً

وافياً عن القضية الفلسطينية والدور الإسرائيلي الاستعماري في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٥٦ أخذت الصين موقفاً واضحاً ضد العدوان الثلاثي البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي على مصر. منذ تلك الفترة وحتى أواخر السبعينيات دعمت الصين حركات التحرر العربية في منطقة الشرق الأوسط ضد الإمبريالية الأمريكية وأدواتها الاستعمارية. كانت الصين تعبر أهمية خاصة للشرق الأوسط على اعتباره منطقة صراع نفوذ بين القوى الإمبريالية وحركات التحرر الوطني المناوئة له.

ومع نخوض الموقف الصيني وتبلوره بشكل واضح، باتت الصين تعتبر «إسرائيل» أداة للإمبريالية الغربية، عبر وصف ماو لها بـ

”puppet of Imperialism“. وتجدر الإشارة هنا بأن سياسة الصين الخارجية آنذاك تشكلت وفق رؤية ماو السياسية الرامية إلى الوقوف إلى جانب واحد، الجانب المناهض للقوى الاستعمارية.

بدأت الصين في بداية السبعينيات بتشكيل سياسة خارجية مغايرة عن المرحلة السابقة لأسباب داخلية وخارجية ليس بوسعنا مناقشتها باستفاضة في هذه الورقة البحثية، إلا أننا نشير إلى نتيجة لتعاظم المعاناة الصينية الداخلية بعد فشل الثورة الثقافية الصينية الثانية، وازدياد الضغط داخل الحزب الشيوعي لضرورة التغيير ومعالجة الأزمة الداخلية. أما على الصعيد الخارجي فاتسعت الهوة مع الاتحاد السوفيتي، وتوجهت الصين نحو تعزيز مكانتها الدولية. نتج عن ذلك عام ١٩٧١ تقارب أميركي\كي-صيني توج في حصول الصين الشعبية على مقعد في الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدلاً عن مقعد جمهورية الصين الوطنية (تايوان) التي فقدت تمثيلها في الأمم المتحدة نتيجة لذلك. أدى هذا التغيير تدريجياً إلى تحسين العلاقات الإسرائيلية الصينية، ونتج عنه في عام ١٩٧٩ إبرام صفقة سلاح سرية بين الصين وإسرائيل. كان الحدث الأبرز في هذه الفترة وفاة الزعيم التاريخي للصين ماو تسي تونغ عام ١٩٧٦ مما أدى لصعود قيادة جديدة للحزب الشيوعي الحاكم بقيادة زعيم تاريخي آخر، ألا وهو دينغ تشاو بينغ. تبعاً لذلك، تبنت الصين إصلاحات اقتصادية وسياسية وثقافية شاملة ارتكزت على الانفتاح على الغرب عرفت بسياسة «الباب المفتوح»، تراجع على أثرها الخطاب الأيديولوجي الثوري وتوقف الدعم العسكري لحركات التحرر بما فيها المنظمات الفلسطينية، وأصبحت الصين تتخذ مواقف أكثر اعتدالاً وفق مكانتها ورؤيتها الدولية الجديدة. وعلى الصعيد الداخلي انتهجت القيادة الصينية الجديدة سياسة «تطهيرية» شملت أتباع ماو ومؤيديه داخل الحزب الشيوعي، وصلت إلى حدّ

وفي فترة الثمانينيات، أخذت العلاقات الثنائية تتدحرج بشكل ملموس، لكن ببطء وحذر. تطورت العلاقات بشكل محدود في مجالات مختلفة منها العسكرية والزراعية والأكاديمية، ومنها العلمية والفنية والتجارية، نتج عن ذلك فتح باب الزيارات المتبادلة لرجال أعمال، لحقها في آخر الثمانينيات تأسيس مكتب للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم في بكين، ومكتب سياحي للشركة السياحية الصينية في تل أبيب.

رفضت الصين إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل أو الاعتراف الرسمي بها حتى دخول منظمة التحرير نفسها في عملية سلام مع الإسرائيليين في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. مما أدى في عام ١٩٩٢ إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الصين وإسرائيل.

العلاقات الصينية الإسرائيلية الحالية - فرصها ومحدداتها:

شهدت العلاقات الإسرائيلية الصينية في السنوات الأخيرة، كما أسلفنا، اتساعاً مطرداً في شتى المجالات؛ إذ بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين أكثر من ١١ مليار دولار؛ أي بزيادة وصلت إلى ٢٠٠ ضعف منذ نشوء العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٩٢. تشير الإحصائيات لعام ٢٠١٧ بأن إسرائيل غدت ثاني أكبر مستورد من الصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد الصين اليوم ثالث أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي زيارة رسمية لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو إلى الصين عام ٢٠١٧، تزامنت مع مناسبة مرور ٢٥ عاماً على العلاقات الرسمية بين البلدين، وصف نتنياهو العلاقات بأنها «زواج في الجنة». تُفسر مبالغة نتنياهو في وصف العلاقات الإسرائيلية-الصينية المتصاعدة من الناحية التكتيكية كمحاولة لترسيخ مفهوم أن هذه العلاقات وصلت مرحلة لا العودة فيها. ومن الواضح أن المستوى الرسمي الإسرائيلي بات يعي بأن الصين قد تصبح قريباً القوة الاقتصادية الأولى في العالم. إذ تشير التوقعات إلى احتمالية حدوث ذلك بحلول عام ٢٠٣٠. تتبعاً للتصريحات الرسمية للساسة الإسرائيليين حول الصين، نجد أنهم يركزون على محورين أساسيين: الأول، محور استبدال الذاكرة التاريخية للعلاقات المتوترة بين البلدين بذاكرة أخرى إيجابية عمادها الاحترام والتعاون ورد المعروف لاحتضان الصين للاجئين يهود قدموا من أوروبا هرباً من المحرقة والاضطهاد. وفي مثال متكرر، صرح الرئيس الإسرائيلي ريفلين

محاكمة زوجته وثلاثة من أبرز قياديي الحزب وفق ما عرف بقضية «العصابة الأربعة».

في عام ١٩٧٩، اندلعت حرب قصيرة الأمد بين فيتنام والصين استمرت عدة أشهر احتاجت فيها الصين لشراء السلاح في ظل انقطاع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. سداً لاحتياج الصين للسلاح لبث الحكومة الإسرائيلية الطلب الصيني وزودتها بالسلاح بموافقة أمريكية. وفي هذا السياق، يشير الكاتب الإسرائيلي Yoram Evron إلى وصول عدد الصفقات العسكرية بين الصين وإسرائيل بين عامي ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٠ إلى ٦٠ صفقة. كما هو واضح لنا، دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ أواخر السبعينيات في مرحلة جديدة ضمن سياسة خارجية صينية مغايرة. لا يسعنا المرور عن هذه الفترة دون التنويه بأن دخول مصر في عهد السادات بمفاوضات سلام مع إسرائيل وصولاً لإبرام اتفاق كامب ديفيد، ساهم بشكل أو بآخر في التقارب الصيني-الإسرائيلي.

وفي فترة الثمانينيات، أخذت العلاقات الثنائية تتدحرج بشكل ملموس، لكن ببطء وحذر. تطورت العلاقات بشكل محدود في مجالات مختلفة منها العسكرية والزراعية والأكاديمية، ومنها العلمية والفنية والتجارية، نتج عن ذلك فتح باب الزيارات المتبادلة لرجال أعمال، لحقها في آخر الثمانينيات تأسيس مكتب للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم في بكين، ومكتب سياحي للشركة السياحية الصينية في تل أبيب. كما عقدت ولأول مرة لقاءات سياسية بين دبلوماسيين من البلدين في أروقة الأمم المتحدة، كان أهمها عام ١٩٨٧، إذ جمع لقاء رسمي بين وزير الخارجية الصيني ووزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريس في الأمم المتحدة. مع ذلك، حرصت الصين على عدم الإمعان في تعميق علاقتها مع إسرائيل بشكل كبير مما قد يؤدي إلى تهديد علاقتها الاستراتيجية مع الدول العربية. وفق هذه المعادلة، كانت الصين تعلن على الدوام أنها تؤيد الحقوق الفلسطينية وفق الشرعية الدولية وترفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ وسياستها العدوانية. لذلك

وُجِدَ حسب دراسة تفصيلية حول تطورات العلاقات الصينية الإسرائيلية
لمركز الأبحاث «راند» أنه في الفترة الواقعة ما بين عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٧
حصدت القطاعات الثلاث: الزراعة والتكنولوجيا والبنى التحتية، الحصة الأكبر من
الاستثمارات الصينية في إسرائيل بمقدار ١٢,٩ مليار دولار.

أما في المجال الأكاديمي، فشهدت العلاقات قفزة نوعية خلال السنوات الست السابقة. ففي عام ٢٠١٧، افتتحت جامعة «التخنيون» فرعاً لها في مقاطعة Guangdong في جنوب شرقي الصين بدعم مقداره ١٣٠ مليون دولار مقدمة من مؤسسة «Li Kashing» الصينية، كما أضيف للمشروع مبلغ ١٤٧ مليون دولار قدمت من مقاطعة Guangdong وبلدية Shantou لتغطية تكاليف بناء الحرم الجامعي ومصاريفه التشغيلية. علق رئيس جامعة «التخنيون» في حفل الافتتاح قائلاً: «نرحب بكم في عهد جديد من التعاون البحثي بين إسرائيل والصين في مجال العلوم والهندسة والعلوم الحية». Time of Israel وفي مشروع مشترك آخر بين جامعة حيفا وجامعة East China Normal شيد مختبر مختص في العلوم الحية. وتم في السياق نفسه، تأسيس مركز أبحاث مشترك بين جامعة تل أبيب وجامعة Beijing's Tsinghua بتكلفة مقدارها ٣٠٠ مليون دولار خصص للتعاون في مجال nanotechnology. كما يذكر أنه يوجد حالياً معهداً كونفيشيوس، واحد في الجامعة العبرية، و الآخر في جامعة تل أبيب.

وُجِدَ حسب دراسة تفصيلية حول تطورات العلاقات الصينية الإسرائيلية لمركز الأبحاث «راند» أنه في الفترة الواقعة ما بين عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٧ حصدت القطاعات الثلاث: الزراعة والتكنولوجيا والبنى التحتية، الحصة الأكبر من الاستثمارات الصينية في إسرائيل بمقدار ١٢,٩ مليار دولار. قُدرت الاستثمارات الصينية في مشاريع بنى تحتية إسرائيلية بما يزيد عن ٤ مليارات دولار، بينما تقسمت الاستثمارات في كل من قطاعي الزراعة والتكنولوجيا مناصفة. (Rand pg14) في أثناء زيارته الأخيرة لبكين عام ٢٠١٧، أكد رئيس رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو لصحافي إسرائيلي أن ثلث الاستثمارات في قطاع الـ Hi Tech الإسرائيلي مصدرها الصين. حيث بلغت الاستثمارات الصينية في شركات التكنولوجيا الناشئة ٣٢٥ مليون دولار خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٨.

ففي شهر كانون الأول عام ٢٠١٦، ابتاعت شركة الاتصالات العملاقة الصينية Huawei شركتين إسرائيليتين تعملان في

عام ٢٠١٦ خلال استقباله للمتحدث الرسمي للبرلمان الصيني في القدس: يتذكر الجميع العلاقات القديمة بين الصينيين والشعب اليهودي. يقدّر مواطنو إسرائيل والشعب اليهودي تقاليد الشعب الصيني، ونحن بدورنا نعلم جيداً تقدير الصينيين تجاه بلادنا وشعبنا. كما عبر عن امتنانه للصين وشعبها لتوفير مأوى للنازحين من الشعب اليهودي خلال فترة المحرقة. أما المحور الثاني، فيتركز على حتمية المصير المشترك على قاعدة المنفعة المشتركة لمستقبل البلدين. بمعنى أن الصين بحاجة للتكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة، بينما إسرائيل بحاجة إلى الاستثمارات الصينية الضخمة في شركاتها، ومدخلاً إلى أسواقها وصناعاتها. فبنجاح هذا التزاوج ستتحقق طموحات البلدين ومصالحهم. يقول نتنياهو في المؤتمر الصحافي المشترك مع نائب الرئيس الصيني: «إن النمو المطرد لاقتصاد بلدينا يتطلب أمرين، الابتكار والحجم. إن المزج بين التكنولوجيا والابتكارات الإسرائيلية مع الصناعة الصينية والسوق الصيني، بالإضافة إلى الخبراء والمبتكرين، قوة عظيمة... نملك حضارتين عريقتين تمسكان بزمام المستقبل».

وفي سياق مشابه، يضرب الإسرائيليون مثلاً مشتركاً بين الصينيين واليهود عن كيفية خروج الشعبين من مآسهم التي حلت بهم تاريخياً والظروف الصعبة التي مروا بها لصنع معجزة بالنهوض والازدهار وبناء دولتين قويتين على حد تعبيرهم.

حسب تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية عام ٢٠١٨، تقدمت العلاقات بين البلدين في كل من الزراعة والعلوم والتكنولوجيا والأكاديمية والسياحة إلى موقع غير مسبوق.

في مجال السياحة، زار إسرائيل في عام ٢٠١٨ أكثر من ١٠٠ ألف سائح صيني، وبحسب إحصائيات وزارة السياحة الإسرائيلية للنصف الأول من عام ٢٠١٩ سجلت الساحة الصينية ارتفاعاً ملحوظاً، إذ زار إسرائيل ما يقارب ٨٤ ألف سائح صيني بزيادة ٦٧٪ عن الفترة نفسها لعام ٢٠١٨. يعزى هذا الازدياد الملحوظ في السياحة الصينية لإسرائيل إلى قرار تسير رحلات جوية مباشرة بين البلدين في مطلع عام ٢٠١٧. (هآرتس)

أما على المستوى الدبلوماسي، فحرصت الحكومة الإسرائيلية على الحفاظ على استمرارية زياراتها الدبلوماسية رفيعة المستوى إلى الصين على الرغم من أن الزيارات الرسمية الصينية لم تكن في نفس مستوى الحماسة الإسرائيلية.

الخرق ورضوخاً للضغط الأميركي. نتج عن الأحداث السابقة توتر في العلاقات بين الصين وإسرائيل لفترة وجيزة مما حد من فرص الدولتين لتطوير علاقتهما العسكرية في ظل حاجة صينية ملحة إلى تكنولوجيا عسكرية متطورة لرفع كفاءتها القتالية. وعلى الرغم من ذلك، لم تعق هذه التوترات تطوير العلاقات في مشاريع إستراتيجية أخرى. فقد نفذت شركات صينية مملوكة للدولة مشاريع بنى تحتية مهمة، حيث تعمل في شركتان صينيتان في شق نفق، وفي حيفا قامت شركة صينية أخرى في شق نفق الكرمل، كما فازت شركة صينية مملوكة للدولة بعطاء تشغيل ميناء حيفا لمدة ٢٥ عاماً بدءاً من عام ٢٠٢١. أثارت هذه الخطوة سخط الإدارة الأميركية التي هدت على لسان مستشارها للأمن القومي جون بولتون بأن العلاقات الأمنية مع إسرائيل ستتأثر سلباً، وفي خطوة أخرى قدم مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون يحذر إسرائيل من الاستثمار الصيني فيها، ويطلب بعدم رسو الأسطول السادس الأمريكي في ميناء حيفا. سيضع الضغط الأمريكي الحالي إسرائيل مرة أخرى على المحك بخصوص علاقتها الإستراتيجية مع الصين، ستحاول إسرائيل المراوغة للخروج بأفضل نتيجة مرضية لجميع الأطراف، إلا أن فرصها في النجاح بالحفاظ على المشروع بيد الصينيين وإرضاء أميركا ضئيلة جداً، خصوصاً في ظل تصاعد التوتر بين الصين والولايات المتحدة في عهد إدارة ترمب. أما على المستوى الدبلوماسي، فحرصت الحكومة الإسرائيلية على الحفاظ على استمرارية زياراتها الدبلوماسية رفيعة المستوى إلى الصين على الرغم من أن الزيارات الرسمية الصينية لم تكن في نفس مستوى الحماسة الإسرائيلية. فمنذ عهد رابين حتى عهد نتنياهو الحالي زار الصين تقريباً جميع رؤساء الدولة ورؤساء وزرائها مرة أو أكثر، بينما زار إسرائيل مرة واحدة فقط رئيس صيني ألا وهو « Jiang Zemin » أثناء زيارته للمنطقة في عام ٢٠٠٠. وفي سياق مخالف، أشار السفير الصيني لدى إسرائيل Zhang Yongxin بأن أربعين نائب وزير صيني زاروا إسرائيل حتى عام ٢٠١٥. ومع تطور العلاقات، ازدادت وتيرة الزيارات الدبلوماسية المتبادلة تحقيقاً لأغراض اقتصادية، وفي مثال على ذلك، صرح وزير الاقتصاد الإسرائيلي السابق نفتالي

قطاع التكنولوجيا، الأولى Toga Network والثانية HexaTier. أبرمت صفقة Toga Network مقابل ١٥٠ مليون دولار، بينما بلغت قيمة صفقة HexaTier ٤٢ مليون دولار. كما أبدت شركة Huawei اهتماماً في مشروع بناء شبكة خدمات ٥G الإسرائيلية. عليه، حذرت الولايات المتحدة إسرائيل من السماح للشركات الصينية بالتقدم للعطاء، وحذرت من تأثيرها على الأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي. ومنذ أن طرحت وزارة الاتصالات الإسرائيلية العطاء في السوق بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٩ حتى تاريخ كتابة هذه الورقة لم تتقدم Huawei للعطاء، إذ تشير التقديرات بأن إسرائيل انصاعت للضغط الأمريكي. بالنظر إلى التاريخ، هذه ليست المرة الأولى التي تنصاع فيها الحكومة الإسرائيلية إلى الضغط الأمريكي بخصوص علاقتها مع الصين. في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ ألغت الحكومة الإسرائيلية تحت الضغط الأمريكي الشديد صفقتين عسكريتين مع الصين. كانت الصفقة الأولى والتي عرفت باسم صفقة «فالكون» تقضي بتزويد الصين بنظام فالكون للإنذار المبكر والمراقبة ليم تركيبه على طائرات روسية الصنع. أما الصفقة الثانية التي أبرمت في منتصف التسعينيات، والتي عرفت بصفقة «هارفي»، فكان من المفترض أن تباع إسرائيل بموجبها طائرات «هارفي» الحربية بدون طيار للصين، وأن تقوم بتحديث الطائرات وتطويرها تكنولوجياً. منعت الولايات المتحدة إسرائيل من تحديث الطائرات وطالبتها بعدم إعادتها إلى الصين.

في كلتا الحادتين، بررت الإدارة الأميركية موقفها بـ «تهديد أمنها القومي» و«تهديد أمن حليفها الآسيوي، تايوان. على إثر الواقعتين وتحاشياً لتكرار ما حدث، وقعت الإدارة الأميركية مع الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠٠٥ مذكرة تفاهم تمنع إسرائيل من تصدير الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدام العسكري إلى دولة ثالثة دون موافقتها. وفي حادثة أخرى عام ٢٠١٣، وصلت الصين تكنولوجيا عسكرية إسرائيلية-أميركية تستخدم كأنظمة تبريد لصواريخ موجهة عن طريق شركة فرنسية كانت قد اشترتها من إسرائيل في وقت سابق. على أثره، أجبر المدير العام لدائرة الرقابة على الصادرات في وزارة الدفاع الإسرائيلية «مثير شاليت» على الاستقالة لتحمله مسؤولية هذا

بينت في عام ٢٠١٣ أن جل اهتمام الصين، انصب خلال زيارته الصين، في نقاش التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة فقط، مبدئاً سعادته بأنه وفي جميع اجتماعاته العشرين لم يسأل بتاتاً عن الاحتلال أو القضية الفلسطينية والعربية. وفي زيارة أخرى مهمة، لبي نائب الرئيس الصيني «Wang Qishan» دعوة إسرائيلية لحضور مؤتمر الريادة الإسرائيلي- الصيني الرابع الذي عقد بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٨.

علق نتنهاو على هذه الزيارة قائلاً: «تعد هذه الزيارة الأهم لقيادي صيني منذ ١٨ عاماً... وهي انعكاس لنمو العلاقات بين الصين وإسرائيل». كما زار Wang Qishan في الزيارة نفسها القيادة الفلسطينية واجتمع مع رئيس الوزراء الفلسطيني السابق رامي الحمد لله. تحرص القيادة الصينية في الزيارات الرسمية عالية المستوى أن تشمل الزيارات الجانب الفلسطيني أيضاً لتبقي على صورتها المتوازنة بين جميع الأطراف.

سياسة الصين اتجاه القضية الفلسطينية ومصادقية ادعاء مبدأ عدم التدخل في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

تنتهج الصين في ظل النظام الدولي الحالي -متعدد الأقطاب- سياسة خارجية معلنة تعتمد على مبدأ عدم التدخل (non-interventionism policy) لتجنب -من وجهة النظر الصينية- التورط في أي نزاعات إقليمية أو دولية تعيق تقدمها الاقتصادي. دأبت القيادة الصينية منذ ثمانينيات القرن الماضي على الظهور دولياً بمظهر قوة دولية مسؤولة وحيادية لا تتدخل في شؤون البلاد الأخرى. تشير «زهينغوانغ ين» الأستاذة المساعدة في جامعة إكستر البريطانية حول هذه المسألة، أن «وجهة نظر الصين غير الأيديولوجية القائمة على مبدأ عدم التدخل والتي اكتسبت شعبيتها في نيسان ١٩٥٥ بدأت بالتبلور في سياق الثورة الشيوعية الصينية في ثلاثينيات القرن الماضي. يمكن إرجاع وجهة النظر السياسية هذه من الناحية النظرية إلى تفسير الحزب الشيوعي الصيني لسياسة الجبهة الموحدة الرامية إلى تنحية الخلاف الأيديولوجي بين الأطراف السياسية والطبقات الاجتماعية، بهدف محاربة الأعداء المشتركين».

ترجمت الصين سياستها المعلنة إياها في منطقة الشرق الأوسط عن طريق اتخاذ مواقف أكثر اتزاناً حول الصراعات في المنطقة، تلتزم بكونها صاعدة ومؤثرة في الأمم المتحدة في قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. لن يسعنا في هذه الورقة البحثية التطرق إلى مواقف الصين من الصراع الإيراني الخليجي أو الإيراني الإسرائيلي لمحدودية نطاق البحث وتركيزه

على الموقف من القضية الفلسطينية. وبالنظر إلى الموقف الصيني من القضية الفلسطينية تدعو الصين إلى حل القضية الفلسطينية عبر المفاوضات السلمية، وتؤيد حق إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيلية تحظى بالأمن والاستقرار، كما أعلن في الخطة الصينية الجديدة لحل «الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي» التي طرحت من قبل الرئيس الصيني الحالي Xi Jinping أثناء لقائه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارة الأخير إلى الصين عام ٢٠١٧. الملفت والجديد في هذه الخطة الصينية أنها ترى أن إحلال السلام يأتي من باب التنمية الاقتصادية، كما تبدي استعدادها لتسهيل وتسير الحوار بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية. ومع تصاعد الطموح الصيني في المنطقة وفي إسرائيل خصوصاً تعي الصين جيداً بأن التوتر السياسي يعد معيقاً جدياً لمشاريعها الاقتصادية الضخمة وتطلعاتها لتنفيذ مبادراتها الطموحة «الحزام والطريق»، والتي تهدف إلى ربط الصين في العالم عن طريق إنشاء مسار بحري وآخر بري يعبر ٦٥ دولة من القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأوروبا.

وبالعودة إلى الموقف التاريخي للصين من القضية الفلسطينية، فقد اتسم دائماً بالتوافق مع الموقف الدولي الرسمي المستند إلى قرارات الأمم المتحدة. كما يذهب بعض الأكاديميين الإسرائيليين أمثال «إسحاق شيشور» بادعائه بأن الدعم العسكري والسياسي الصيني للمنظمات العسكرية الفلسطينية، على أهميته للفلسطينيين في تلك الفترة، إلا أنه لم يهدف إلى تغيير جذري في ميزان القوى ضد إسرائيل، مبررين ادعاءهم هذا من منظور عسكري بحت، حيث اقتصر الدعم الصيني للفلسطينيين على دعم مادي وعسكري لوجستي محدود، عن طريق تدريب عشرات المقاتلين الفلسطينيين على تكتيكات حرب العصابات، بالإضافة إلى تزويدهم بالسلاح الخفيف فقط دون اللجوء إلى تزويدهم بأسلحة ثقيلة. وبخلاف الادعاء السابق، يجادل آخرون بأن الدعم الصيني للمنظمات الفلسطينية كان عاملاً أساسياً في تعاظم قوة منظمة التحرير السياسية في تلك الفترة، وكان له أثر واضح في استخدام المقاومة الفلسطينية لتكتيك حرب العصابات المعتمدة بالأساس على الأسلحة الخفيفة.

وفي عصرنا الحالي، وفي ظل تشكل نظام دولي رأسمالي يُعد التدخل الاقتصادي من أبرز أوجه التدخلات ولربما أكثرها تأثيراً، بخلاف التدخل السياسي والعسكري المباشر على الأرض، كما تفعل الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها في كثير من الأحيان. كما يعتبر التدخل الاقتصادي المصنّف كـ «قوة ناعمة» أحد

عليه، نستنتج بأن الصين ومن خلال تعامل شركاتها الخاصة وشركاتها المملوكة من قبل الدولة تعد متورطة في دعم المنظومة الاستعمارية الصهيونية وتنتفع منها. وبهذا تكون الشركات الصينية المذكورة، وشركات صينية أخرى عديدة على شاكلتها لم يتسن لنا ذكرها هنا، متورطة في مخالفات جلية للقانون الدولي.

مواد خامة مصدرها من «بيت يتير»، «كرمل معون»، «مفدال عوز» و«روش تسوريم» وهي جميعها مستوطنات في الضفة الغربية». علاوة على ذلك، أشار موقع GLOBES أن الشركة الصينية المالكة وافقت مؤخراً على تخصيص مبلغ نصف مليار دولار دعماً للشركة الإسرائيلية، يذهب جزء كبير منها لغرض إنشاء مركز دعم لوجستي للشركة في مستعمرة مودعين في الضفة الغربية المحتلة.

لطالما كانت «TNUVA» عرضة لحملات مقاطعة فلسطينية كان آخرها عام ٢٠١٥ حين أعلنت منظمة التحرير حظر دخول منتجات الشركة رداً على العقوبات الإسرائيلية بعدم تحويل مستحقات عوائد الضرائب للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن قرار الحظر لم ينفذ بشكل فعال على الأرض وانتهى بمجرد تحويل إسرائيل للعوائد الضريبية، إلا أن القرار بحد ذاته مؤشر على أن الفلسطينيين يعون بأن إيقاف النشاط الاقتصادي للشركات الإسرائيلية في السوق الفلسطيني أداة ضغط مهمة إن جد استخدامها للحد من استغلال هذه الشركات للسوق الفلسطيني. عليه، نستنتج بأن الصين ومن خلال تعامل شركاتها الخاصة وشركاتها المملوكة من قبل الدولة تعد متورطة في دعم المنظومة الاستعمارية الصهيونية وتنتفع منها. وبهذا تكون الشركات الصينية المذكورة، وشركات صينية أخرى عديدة على شاكلتها لم يتسن لنا ذكرها هنا، متورطة في مخالفات جلية للقانون الدولي الذي يحظر الانتفاع من الاحتلال أو استغلال الموارد الطبيعية للأرض المحتلة لأغراض اقتصادية. وإن استهداف الشركات الصينية المتورطة في هذه المخالفات الجسيمة بحملات ضغط ومقاطعة عالمية على شاكلة حملات حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS) قد يحد من التوغل الصيني في المنظومة الاقتصادية الإسرائيلية الاستعمارية.

مما لا شك فيه، ومن خلال هذا الاستعراض والمراجعة القصيرة للنشاط الاقتصادي لبعض من الشركات الصينية واستثماراتها الإسرائيلية، يسقط الادعاء الصيني الرسمي حول تطبيق سياسة «عدم التدخل»، ويرسم صورة معاكسة لما تدعيه بأنها قوة حيادية ومسؤولة تعمل على التنمية الاقتصادية الإيجابية.

أدوات السيطرة المباشرة وغير المباشرة على المجتمعات المستهدفة. وفي ظل الصراعات، يؤدي النشاط الاقتصادي «المحايد» إلى إبقاء الحالة على ما هي عليه. وفي الحالة الفلسطينية، يخدم النشاط الاقتصادي الصيني المتصاعد مع المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، ويقوض حقوق الشعب الفلسطيني التي لطالما أعلنت الصين أنها تؤيدها. وفي الجزئية التالية، نقدم مثلاً على أنشطة اقتصادية لشركتين صينيتين، واحدة عامة والأخرى خاصة يثبت الادعاء السابق.

في عام ٢٠١٦، اشترت شركة FOSUN الصينية شركة مستحضرات التجميل الإسرائيلية AHAVA مقابل ٧٧ مليون دولار. تعمل AHAVA على استخدام الأملاح والمعادن المستخلصة من البحر الميت في تصنيع مستحضراتها التجميلية منتفعة بذلك من المنظومة الاستعمارية الصهيونية لفلسطين. على أثره، انطلقت في عام ٢٠٠٩ حملة دولية تدعو إلى مقاطعة الشركة ومنتجاتها حتى توقف تعدياتها على الثروة الطبيعية لفلسطين وتغلق فرع شركتها في إحدى المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة. وفي هذا السياق، دعا تقرير صادر عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية «Richard Folk» عام ٢٠١٢ إلى مقاطعة AHAVA كإحدى الشركات التي تترجح من الاحتلال والمستعمرات الصهيونية في فلسطين. على الرغم من أن الشركة أعلنت في عام ٢٠١٦ عن نيتها إغلاق فرعها في مستعمرة Mitzpe Shalem إلا أنها بقيت تمارس سرقتها لثروات البحر الميت المستخدمة في صناعاتها.

وفي مثال آخر، اشترت شركة Bright Food Group الصينية-المملوكة من قبل الدولة الصينية- ٧٦,٨٪ من أسهم شركة TNUVA الإسرائيلية. تخصص شركة TNUVA في صناعة الحليب والمواد الغذائية والزراعية. تلعب الشركة منذ تأسيسها عام ١٩٢٦ حتى يومنا هذا دوراً مهماً في تعزيز اقتصاد المستعمرات الصهيونية. يوضح تقرير صادر عن مركز «WhoProfits» المعني في بحث تورط الشركات الدولية والإسرائيلية المترتبة من الاحتلال، بأن هناك أدلة دامغة -أشرطة فيديو- تثبت بأن TNUVA «تستخدم في منتجاتها

- meets-with-Chinese-Parliament-Speaker-Zhang-Dejiang-20-September-2016.aspx [Accessed 30 Aug. 2019].
- MFA (2018). PM Netanyahu welcomes Chinese Vice President Wang Qishan. [online] Mfa.gov.il. Available at: <https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2018/Pages/PM-Netanyahu-welcomes-Chinese-Vice-President-Wang-Qishan-22-October-2018.aspx> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - MFA (2018). Israel and China: Innovating together today for a better future tomorrow. [online] Mfa.gov.il. Available at: <https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2018/Pages/Israel-and-China-relations-23-Oct-2018.aspx> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - MFA (2018). [online] Mfa.gov.il. Available at: <https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2018/Pages/President-Rivlin-meets-Chinese-Vice-President-Wang-Qishan-23-October-2018.aspx> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - MFA (2018). [online] Mfa.gov.il. Available at: <https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2018/Pages/President-Rivlin-meets-Chinese-Vice-President-Wang-Qishan-23-October-2018.aspx> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - Moses, S. (2019). "تتوفا" to set up Modi'in logistics center. [online] En.globes.co.il. Available at: <https://en.globes.co.il/en/article-”تتوفا”-to-set-up-modiin-logistics-center-1001280291> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - Orion, A., Ella, D. and Segev, H. (2019). My Way or the Huawei? The United States-China Race for 5G Dominance. [online] Inss.org.il. Available at: <https://www.inss.org.il/publication/my-way-or-the-huawei-the-united-states-china-race-for-5g-dominance/> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - Shichor, Y. (1997). The Palestinians In China's Foreign Policy. [online] https://www.academia.edu/280898/The_Palestinians_In_Chinas_Foreign_Policy?email_work_card=interaction_paper. Available at: https://www.academia.edu/280898/The_Palestinians_In_Chinas_Foreign_Policy?email_work_card=interaction_paper [Accessed 30 Aug. 2019].
 - SOLOMON, S. (2019). Tender launched for 5G next-gen mobile networks, to provide higher speeds. [online] Timesofisrael.com. Available at: <https://www.timesofisrael.com/tender-launched->
 - Abrams, E. (2019). What's Behind Israel's Growing Ties With China?. [online] Council on Foreign Relations. Available at: <https://www.cfr.org/expert-brief/whats-behind-israels-growing-ties-china> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - Efron, Shira, Howard J. Shatz, Arthur Chan, Emily Haskel, Lyle J. Morris, and Andrew Scobell, The Evolving Israel-China Relationship, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-2641-RC, 2019. As of August 16, 2019: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2641.html
 - Evron, Y. (2013). Between Beijing and Washington: Israel's Technology Transfers to China. [online] Academia.edu. Available at: https://www.academia.edu/19603521/Between_Beijing_and_Washington_Israel_s_Technology_Transfers_to_China?auto=download [Accessed 30 Aug. 2019].
 - JTA (2017). Technion opens Israel's first university campus in China. [online] Timesofisrael.com. Available at: <https://www.timesofisrael.com/technion-opens-israels-first-university-campus-in-china/> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - Kandel, R. (2019). Chinese tourism to Israel rose 67% in first half of 2019. [online] haaretz.com. Available at: <https://www.haaretz.com/israel-news/business/.premium-chinese-tourism-rose-67-in-first-half-of-2019-1.7436346> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - KOLYOHIN, N. (2019). Israel seeks to attract more Chinese guests - Travel - Chinadaily.com.cn. [online] Chinadaily.com.cn. Available at: <http://www.chinadaily.com.cn/a/201901/29/WS5c4fa845a3106c65c34e6fc8.html> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - Levingston, I. (2019). U.S. Urges Israel to Vet Foreign Investment Amid China Concerns. [online] Bloomberg.com. Available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-01-15/u-s-urges-israel-to-vet-foreign-investment-amid-china-concerns> [Accessed 30 Aug. 2019].
 - MFA Report (2019). President Rivlin meets with Chinese Parliament Speaker Zhang Dejiang. [online] Mfa.gov.il. Available at: <https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/President-Rivlin->

مصادر باللغة العربية:

- مهند مصطفى وأيمن يوسف (٢٠١١). سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة. ١st ed. رام الله: مركز مدار ١٢٩-١٧٥. pp
- سليم أبو الهولي (٢٠١٩). وثائق تكشف كيف دعمت الصين الفلسطينيين بالأسلحة والأيدولوجيا. رام الله: صحيفة الحدث.
- مركز مدار (٢٠١٧). موجز اقتصادي، شركة تنوفا تواصل تراجع سيطرتها على سوق منتوجات الألبان. مركز مدار.
- من يتربح (٢٠١٥). بلاد الحليب والمال: تورط سوق منتجات الألبان في الاحتلال الإسرائيلي.
- محمود محارب (٢٠١٦). العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة. سياسات عربية، مركز الدوحة.

for-5g-next-gen-mobile-networks-to-provide-higher-speeds/ [Accessed 30 Aug. 2019].

- Yiyi, C. (2019). China's Relationship with Israel, Opportunities and Challenges, Perspectives from China. [online] https://www.jstor.org/stable/10.2979/israelstudies.17.3.1?seq=1#page_scan_tab_contents. Available at: https://www.jstor.org/stable/10.2979/israelstudies.17.3.1?seq=1#page_scan_tab_contents [Accessed 30 Aug. 2019].

Video:

- Israeli PM youtube channel (2012). PM Benjamin Netanyahu's Speech on the 20th Anniversary of Chinese-Israel Diplomatic Relations. [online] YouTube. Available at: <https://www.youtube.com/watch?v=8idHAO3goCE> [Accessed 30 Aug. 2019].